

Received	2025/05/13	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/06/10	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/06/11	تم نشر الورقة العلمية في

أثر الاحتيال التأميني على استدامة الشركات في البيئات الهشة دراسة تطبيقية على شركات التأمين في ليبيا

د. سهام حسن المريمي
كلية الاقتصاد – العجيلات - جامعة الزاوية - ليبيا
S.almaremi@zu.edu.ly

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاحتيال التأميني على استدامة شركات التأمين في البيئة الليبية، مع التركيز على دور الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر كآليات تنظيمية داعمة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من العاملين في قطاع التأمين. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن الاحتيال التأميني يمثل عاملاً سلبياً جوهرياً يقوض قدرة شركات التأمين على تحقيق الاستدامة، حيث تبين أن له أثراً سلبياً قوياً ودالاً إحصائياً ($Beta = -0.742, Sig = 0.000$)، ويفسر ما نسبته (55.1%) من التباين في الاستدامة. كما أوضحت النتائج وجود علاقات سلبية قوية بين الاحتيال وكل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، في حين ظهرت علاقات موجبة قوية بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والاستدامة، مما يعكس أهمية هذه الآليات في تعزيز الاستدامة المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الاحتيال التأميني، شركات التأمين، الاستدامة، الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر

The Impact of Insurance Fraud on Corporate Sustainability in Fragile Environments A Case Study of Insurance Companies in Libya

Dr. Siham Hassan Al-Maremi

Faculty of Economics – Al-Ajilat – University of Zawia – Libya
S.almaremi@zu.edu.ly

Abstract

This study aimed to analyze the impact of insurance fraud on the sustainability of insurance companies in the Libyan environment, with a particular focus on the role of internal control and risk management as supportive organizational mechanisms. The research adopted a descriptive-analytical approach and utilized a questionnaire as the primary tool for data collection from a sample of employees in the insurance sector.

The statistical analysis revealed that insurance fraud is a critical negative factor undermining the sustainability of insurance companies. The results showed a strong and significant negative effect (Beta = -0.742, Sig = 0.000), explaining 55.1% of the variance in sustainability. Furthermore, Pearson correlation analysis indicated strong negative relationships between fraud and both internal control and risk management, while strong positive relationships were found between internal control, risk management, and sustainability.

The study concluded that combating insurance fraud is not merely a preventive measure but a strategic necessity for ensuring the sustainability of insurance companies in fragile environments. It recommended strengthening internal control systems, implementing advanced risk management strategies, investing in digital technologies, and developing stricter regulatory frameworks to combat fraud.

Keywords: Insurance fraud, insurance companies, sustainability, internal control, risk management

المقدمة: -

يُعد قطاع التأمين أحد الركائز الجوهرية في دعم الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي، نظرًا لدوره الحيوي في إدارة المخاطر، وتوزيع الخسائر، وتحفيز الاستثمار طويل الأجل. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن قطاع التأمين يُسهم في تعزيز مرونة الأنظمة الاقتصادية، خاصة في البيئات التي تتسم بعدم الاستقرار، من خلال دعم استمرارية الأعمال وتقليل آثار الصدمات الاقتصادية (International Association of Insurance Supervisors, 2025).

في المقابل، يواجه هذا القطاع تحديات متزايدة، يأتي في مقدمتها الاحتيال التأميني، الذي يُعد من أبرز المخاطر التشغيلية وأكثرها تأثيرًا على الكفاءة المالية والاستدامة المؤسسية. وقد شهدت أنماط الاحتيال تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث لم تعد تقتصر على ممارسات فردية بسيطة، بل أصبحت أكثر تنظيماً وتعقيداً، مدفوعة بالتحول الرقمي وتنامي استخدام البيانات الضخمة، مما يزيد من صعوبة اكتشافها ومكافحتها (Nguyen et al., 2024).

وتتجاوز آثار الاحتيال التأميني الجانب المالي لتشمل أبعادًا أوسع تتعلق بالاستدامة المؤسسية، لا سيما في إطار معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) إذ يؤدي الاحتيال إلى إضعاف نظم الحوكمة، وزيادة التكاليف التشغيلية، وتآكل ثقة أصحاب المصلحة، مما ينعكس سلبيًا على الأداء طويل الأجل للشركات (Miller & Johnson, 2024 Organisation for Economic Co-operation and Development, 2023).

وتتفاقم هذه التحديات في البيئات الهشة، التي تتسم بضعف المؤسسات، وغياب الأطر التنظيمية الفعالة، وتدني مستويات الشفافية والمساءلة. وفي هذا السياق، تمثل ليبيا نموذجًا لبيئة مؤسسية هشة، حيث تعاني من تحديات هيكلية في الحوكمة والرقابة، مما يزيد من قابلية قطاع التأمين للتعرض لمخاطر الاحتيال (International Monetary Fund, 2025).

وعلى الرغم من تنامي الاهتمام البحثي بموضوعي الاحتيال التأميني والاستدامة، إلا أن الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما في سياق البيئات الهشة لا تزال محدودة، خاصة في الحالة الليبية، مما يبرز فجوة بحثية تستدعي التحليل والتفسير.

مشكلة الدراسة: -

على الرغم من الأهمية المتزايدة لقطاع التأمين في دعم الاستقرار المالي وتعزيز الاستدامة المؤسسية، إلا أن هذا القطاع يواجه تحديات متصاعدة تتعلق بانتشار الاحتيال التأميني، الذي لم يعد مجرد ممارسات فردية، بل أصبح ظاهرة مركبة تتداخل فيها عوامل تنظيمية وتقنية ومؤسسية، خاصة في ظل التحول الرقمي وضعف أنظمة الرقابة.

وتتفاقم هذه الإشكالية في البيئات الهشة، حيث يؤدي ضعف الحوكمة المؤسسية، وتدني فعالية نظم الرقابة الداخلية، وغياب الشفافية، إلى خلق بيئة مواتية لتنامي السلوك الاحتيالي، مما ينعكس سلباً على الاستدامة المؤسسية لشركات التأمين، ليس فقط من الناحية المالية، بل أيضاً على مستوى أبعاد البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG). وفي هذا السياق، تبرز الحالة الليبية كنموذج تطبيقي يعكس تعقيدات هذه العلاقة، حيث يعاني قطاع التأمين من تحديات هيكلية ومؤسسية تزيد من هشاشته أمام المخاطر التشغيلية، وفي مقدمتها الاحتيال التأميني.

وعليه، تتحدد الإشكالية البحثية في فهم وتحليل طبيعة العلاقة بين الاحتيال التأميني والاستدامة المؤسسية، في ظل التساؤلات الضمنية التالية:

- ما هو واقع الاحتيال التأميني داخل شركات التأمين الليبية وكيف يؤثر على استدامة شركات التأمين؟
- إلى أي مدى تسهم الحوكمة المؤسسية في تفسير هذه العلاقة كآلية وسيطة؟

أهداف الدراسة: -

• تهدف الدراسة الى تحليل أثر الاحتيال في المطالبات التأمينية على استدامة شركات التأمين.

• تسعى الدراسة الى تقييم مستوى استدامة شركات التأمين.

• تهدف الدراسة لاختبار الاثر بين الاحتيال والاستدامة في البيئات الهشة.

أهمية الدراسة

■ تساعد الدراسة في إثراء الأدبيات في مجال الاحتيال التأميني والاستدامة.

- تساعد الدراسة في إبراز تأثير البيئات الهشة على قطاع التأمين.
- تدعم الدراسة شركات التأمين في تطوير آليات الحد من الاحتيال.
- تساهم الدراسة في تعزيز استقرار واستدامة القطاع التأميني.

متغيرات الدراسة:-

المتغير المستقل (Independent Variables) : الاحتيال في المطالبات التأمينية
المتغير التابع: ((Dependent Variable): استدامة شركات التأمين
المتغير المعدل: البيئات الهشة

فرضيات الدراسة

- فرضية العدم: (H0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتيال التأميني على استدامة شركات باختلاف البيئات الهشة.
- فرضية البديل: (H1) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتيال التأميني على استدامة شركات باختلاف البيئات الهشة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية أجريت هذه الدراسة في شركات التأمين العاملة في ليبيا.

الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال 2024-2025.

المجتمع والعينة اقتصرت هذه الدراسة على موظفو شركات التأمين الليبية، خاصة العاملين في الإدارات العامة والوظائف المرتبطة بالمطالبات التأمينية. كما تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية (Stratified Random Sampling) لضمان تمثيل الفئات المختلفة

المنهجية

المنهج: اعتمدت الدراسة على المنهج وصفي تحليلي لدراسة العلاقة والأثر بين متغيرات البحث في نقطة زمنية واحدة، بما ينسجم مع طبيعة تحليل أثر الاحتيال في المطالبات التأمينية على استدامة وأداء شركات التأمين.

الأداة: استبيان موجه للعينة المستهدفة.

التحليل الإحصائي: المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، مصفوفة ارتباط بيرسون، تحليل الانحدار الخطي البسيط.

الدراسات السابقة:

شهدت الأدبيات المعاصرة اهتمامًا متزايدًا بدراسة الاحتيال التأميني بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل التنظيمية والسلوكية والتقنية، خاصة في ظل التحولات الرقمية وتزايد تعقيد بيئة الأعمال. فقد بينت الدراسات الحديثة أن الرقمنة، رغم مساهمتها في تطوير أدوات الكشف عن الاحتيال، أدت إلى ظهور أنماط أكثر تعقيدًا من الاحتيال، خصوصًا الاحتيال الإلكتروني، كما أوضحت دراسة Hemrit & Belgacem (2024) و Nguyen et al. (2024) أما من الناحية السلوكية، فقد أكدت دراسة Kahneman & Tversky (1997) أن القرارات المرتبطة بالمخاطر لا تكون عقلانية دائمًا، بل تتأثر بعوامل نفسية، وهو ما يفسر ميل بعض الأفراد إلى ارتكاب الاحتيال تحت ضغط أو إغراء.

وفي سياق الحوكمة المؤسسية، ركزت الأدبيات على دورها كألية رقابية تحد من السلوك الاحتيالي، حيث توصلت دراسات Al-Hadi et al. (2023) و Kariuki (2023) إلى أن استقلالية مجلس الإدارة ترتبط سلبًا بمستويات الاحتيال، بينما بينت دراسة Onesti & Palumbo (2023) أن جودة الحوكمة تقلل من المخاطر المالية عبر تحسين نظم الرقابة الداخلية. وأكد Hemrit (2024) أن الحوكمة لا تقتصر على منع الاحتيال، بل تؤثر أيضًا في مستوى الإفصاح عنه. هذا الطرح يتسق مع نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) التي تؤكد أهمية تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف، مما يجعل الحوكمة متغيرًا وسيطًا يفسر العلاقة بين الاحتيال والاستدامة.

أما فيما يتعلق بالاستدامة، فقد أوضحت الدراسات أن الاحتيال يؤثر سلبًا على الأداء المؤسسي والقدرة على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد بينت دراسة He et al. (2024) و Giráldez et al. (2024) أن الاحتيال يؤدي إلى تراجع الأداء المالي وزيادة التكاليف التشغيلية، بينما أكدت دراسة Sood & Özen (2024) أن الاحتيال يضعف أداء ESG، خاصة في جانب الحوكمة

والشفافية. كما أوضحت دراسة (Aburto Barrera & Wagner (2023) أن ضعف الحوكمة المرتبط بالاحتيال يؤدي إلى تراجع الاستدامة المؤسسية بشكل عام، وهو ما يعكس أن تأثير الاحتيال يمتد ليشمل مختلف أبعاد الاستدامة. وفي إطار الحلول التقنية، ركزت الدراسات على دور الذكاء الاصطناعي في كشف الاحتيال، حيث قدمت دراسة (Ngai et al. (2011) إطارًا لتصنيف تقنيات التنقيب عن البيانات، وأظهرت دراسة (Ali et al. (2022) أن خوارزميات مثل Random Forest وXGBoost تحقق دقة أعلى مقارنة بالطرق التقليدية. كما توصل (Mohammed (2023) إلى أن التحليل السلوكي باستخدام الذكاء الاصطناعي يمكنه التنبؤ بالمطالبات الاحتمالية قبل وقوعها، وأكدت مراجعة حديثة (2025) أن الشبكات العصبية العميقة تقلل من الأخطاء وتحسن دقة الكشف. ومن منظور البيئة المؤسسية، أوضحت الأدبيات أن البيئات الهشة تمثل عاملاً مضاعفًا لانتشار الاحتيال، حيث أشار تقرير (IMF (2025) إلى أن ضعف الحوكمة يزيد من مستويات الفساد والاحتيال، وأوضح تقرير (IAIS (2025) أن غياب قواعد البيانات وضعف الرقابة يعوقان الكشف عن الاحتيال. وفي السياق الليبي، توصلت دراسة (Elmayer (2022) إلى أن ضعف البنية التنظيمية وقلة الشفافية يعززان الاحتيال، بينما أكدت دراسة القروي (2023) أن شركات التأمين الليبية تعتمد بشكل كبير على الخبرة الفردية بدل الأنظمة التحليلية، وهو ما يعكس ضعف البيئة المؤسسية في مواجهة هذه الظاهرة.

وبناءً على هذا التكامل بين الإطار النظري والدراسات السابقة، يتضح أن الاحتيال التأميني يمثل متغيرًا رئيسيًا يؤثر سلبيًا على استدامة شركات التأمين، وأن الحوكمة المؤسسية تلعب دورًا وسيطًا في تفسير هذه العلاقة، في حين تعمل البيئة الهشة، كما في الحالة الليبية، على تضخيم هذا التأثير وتعقيده. ومن هنا، تأتي أهمية تبني نموذج تحليلي تكاملي يربط بين الاحتيال، الحوكمة، والاستدامة، مع اختبار هذه العلاقات ميدانيًا في قطاع التأمين الليبي.

الإطار النظري:

1- الاحتيال في المطالبات التأمينية (المتغير المستقل)

يمثل الاحتيال في المطالبات التأمينية أحد أبرز التحديات التي تواجه شركات التأمين، ويتجلى في عدة أبعاد:

- **البعد التنظيمي:** يرتبط بضعف نظم الرقابة الداخلية وغياب قواعد بيانات دقيقة، مما يتيح فرصًا للاحتيال (Nguyen et al., 2024) ؛ Hemrit & Belgacem, (2024).
- **البعد السلوكي:** يتجلى في دوافع الأفراد مثل الطمع أو الحاجة المالية، إضافة إلى التبريرات النفسية والاجتماعية التي تجعل الاحتيال مقبولاً لدى البعض (Kahneman & Tversky, 1997)؛ (Cressey, 1953).
- **البعد التقني:** مع التحول الرقمي، ظهرت أنماط جديدة من الاحتيال الإلكتروني تستغل الثغرات التقنية في أنظمة التأمين (Ngai et al., 2011) ؛ (Ali et al., 2022).

2- الاستدامة المؤسسية لشركات التأمين (المتغير التابع)

- **الاستدامة المؤسسية تُعاس من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية ضمن إطار ESG:**
- **البعد الاقتصادي:** قدرة الشركة على تحقيق أداء مالي مستقر ومستدام، ويضعف هذا البعد عند انتشار الاحتيال بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية وتراجع الربحية (He et al., 2024) ؛ (Giráldez et al., 2024).
- **البعد الاجتماعي:** يتعلق بثقة العملاء وسمعة الشركة، حيث يؤدي الاحتيال إلى تآكل الثقة وتدهور العلاقة مع أصحاب المصلحة (Onesti & Palumbo, 2023)؛ (العنزي، 2003).
- **البعد البيئي:** يرتبط بالتزام الشركات بالمعايير البيئية، وهو يتأثر بشكل غير مباشر بضعف الحوكمة الناتج عن الاحتيال، مما يقلل من الالتزام بالمسؤولية البيئية (Aburto Barrera & Wagner, 2023)؛ (الهاجري، 2021).

3- البيانات الهشة (المتغير المعدل)

البيانات الهشة تمثل سياً مؤسسياً ضعيفاً يضاعف أثر الاحتيال على الاستدامة، وتتميز بثلاثة أبعاد رئيسية:

- **البعد المؤسسي:** ضعف القوانين واللوائح، غياب الشفافية، وقصور في البنية التنظيمية (IMF, 2025). (IAIS, 2025)
- **البعد الرقابي:** ضعف الأجهزة الرقابية، قلة الكفاءات، وعدم وجود أنظمة فعّالة لمتابعة المطالبات والتحقق منها (Elmayer, 2022)؛ القروي، (2023).
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** انتشار الفساد، ضعف الثقة المجتمعية، وتدني مستويات الإفصاح، مما يخلق بيئة خصبة للاحتيال ويضعف قدرة الشركات على تحقيق الاستدامة (خليل، 2022؛ سالم، 2023).

الجانب العملي

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام تصميم مقطعي (Cross-sectional Design)، والذي يهدف إلى دراسة العلاقة والأثر بين متغيرات البحث في نقطة زمنية واحدة، بما ينسجم مع طبيعة تحليل أثر الاحتيال في المطالبات التأمينية على استدامة وأداء شركات التأمين.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركات التأمين، ومدققي الحسابات، ومحلي المخاطر. تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقيّة (Stratified Random Sampling) لضمان تمثيل الفئات المختلفة. كما تم تحديد حجم العينة اعتماداً على معادلة Cochran عند مستوى ثقة 95% وهامش خطأ 0.5% أداة الدراسة:

تم تطوير استبيان علمي مقنن بالاعتماد على الأدبيات السابقة، ويتكون من محاور رئيسية تشمل:

- الاحتيال في المطالبات التأمينية
- كفاءة الرقابة الداخلية
- إدارة المخاطر التأمينية
- استدامة الأداء المالي حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المشاركين .

الصدق والثبات: تم التحقق من الصدق الظاهري والمحتوى من خلال عرض الأداة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين المتخصصين.

كما تم قياس الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) ، حيث تُعد القيم $0.70 \leq$ مقبولة للدلالة على الاتساق الداخلي.

أولاً: وصف عينة الدراسة

بلغ حجم العينة (210) مفردة من العاملين في شركات التأمين الليبية، موزعين وفق الخصائص الديموغرافية التالية:

الخصائص الديموغرافية للعينة: أظهرت نتائج الجدول أن العينة المدروسة تتسم بتوزيع متوازن يعكس واقع العاملين في قطاع التأمين:

• **الجنس:** شكّل الذكور النسبة الأكبر من أفراد العينة بواقع 64.8% مقابل 35.2%

للإناث، وهو ما يعكس هيمنة الذكور على القوى العاملة في هذا المجال.

• **العمر:** تركزت النسبة الأعلى في الفئة العمرية 30-40 سنة (43.3%)، تليها فئة

41-50 سنة (24.8%)، مما يدل على أن غالبية المشاركين ينتمون إلى الفئة

العمرية الوسطى الأكثر خبرة ونشاطاً، في حين كانت نسبة من هم فوق الخمسين عاماً محدودة (9%).

• **المؤهل العلمي:** أظهرت النتائج أن أغلب المشاركين يحملون درجة البكالوريوس

(67.6%)، يليهم حملة الماجستير (24.3%)، ثم الدكتوراه (8.1%)، مما يعكس

مستوى تعليمي مرتفع للعينة ويعزز مصداقية الإجابات كما هو موضح بالجدول رقم

(1) التالي.

الجدول رقم (1) الخصائص الديموغرافية للعينة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	136	64.8
	أنثى	74	35.2
العمر	أقل من 30 سنة	48	22.9
	30-40 سنة	91	43.3
	41-50 سنة	52	24.8

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
	أكثر من 50	19	9.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	142	67.6
	ماجستير	51	24.3
	دكتوراه	17	8.1
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	46	21.9
	5-10 سنوات	83	39.5
	أكثر من 10 سنوات	81	38.6

ثانياً: اختبار الثبات والصدق

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لمعامل الثبات (كرونباخ ألفا) الموجودة بالجدول (2) أن جميع محاور الاستبيان تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والموثوقية . فقد بلغت قيمة كرونباخ ألفا لمتغير الاحتمال التأميني (0.892) عبر ثماني فقرات، وهي قيمة مرتفعة تدل على انسجام البنود في قياس هذا البعد . كما حقق محور الرقابة الداخلية (0.864) عبر ست فقرات مستوى ثبات قوي يعكس جودة صياغة البنود . أما محور إدارة المخاطر فقد سجل (0.851) عبر خمس فقرات، وهو مؤشر جيد جدًا على اتساق البنود داخليًا .

من ناحية أخرى، أظهر محور استدامة شركات التأمين أعلى قيمة للثبات (0.917) عبر سبع فقرات، مما يعكس قوة الاتساق الداخلي وموثوقية عالية جدًا في قياس هذا البعد . وبالنظر إلى الاستبيان ككل، فقد بلغت قيمة كرونباخ ألفا (0.931) عبر 26 فقرة، وهي قيمة ممتازة تؤكد أن الأداة البحثية تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق، مما يجعل نتائجها قابلة للاعتماد عليها في التحليل الإحصائي والتفسير العلمي .

جدول (2) معامل كرونباخ ألفا

المتغير	عدد الفقرات	Cronbach Alpha
الاحتمال التأميني	8	0.892
الرقابة الداخلية	6	0.864

المتغير	عدد الفقرات	Cronbach Alpha
إدارة المخاطر	5	0.851
استدامة شركات التأمين	7	0.917
الاستبيان ككل	26	0.931

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي:

أجري اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام إحصاءات / **Kolmogorov-Smirnov** / **Shapiro-Wilk** لقياس مدى ملاءمة بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي (الجدول رقم (3)). وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات تقع ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، حيث جاءت قيم الدلالة (Sig) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى أن البيانات لا تتحرف بشكل جوهري عن التوزيع الطبيعي. بلغ معامل الاختبار لمتغير الاحتمال التأميني (0.071) بقيمة دلالة (0.200)، وهو ما يؤكد أن البيانات موزعة طبيعياً. أما متغير الرقابة الداخلية فقد سجل (0.064) بقيمة دلالة (0.173)، مما يعكس اتساق البيانات مع التوزيع الطبيعي. أما متغير الرقابة الداخلية فقد سجل (0.064) بقيمة دلالة (0.173)، مما يعكس اتساق البيانات مع التوزيع الطبيعي. بالنسبة لمتغير إدارة المخاطر، فقد حقق (0.058) بقيمة دلالة (0.200)، وهو ما يعزز صلاحية استخدام الاختبارات البارامترية. في حين أن متغير استدامة شركات التأمين سجل (0.077) بقيمة دلالة (0.091)، وهي أكبر من 0.05 وإن كانت أقل من 0.10، مما يشير إلى وجود بعض الانحراف الطفيف، لكنه لا يصل إلى مستوى يهدد صلاحية التحليل الإحصائي. تؤكد نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن البيانات صالحة للتحليل البارامترية، مما يعزز موثوقية النتائج الإحصائية في اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية. كما أن الانحراف الطفيف في متغير الاستدامة يعكس طبيعة البيئة الليبية الهشة، ويدعم الفرضية القائلة بأن الاحتمال التأميني يمثل عاملاً سلبياً جوهرياً يؤثر على استدامة شركات التأمين.

جدول (3) اختبار Kolmogorov-Smirnov

المتغير	القيمة الإحصائية	Sig
الاحتمال التأميني	0.071	0.200
الرقابة الداخلية	0.064	0.173
إدارة المخاطر	0.058	0.200
الاستدامة	0.077	0.091

رابعًا: التحليل الوصفي

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموجودة بالجدول رقم (4) أن تقديرات أفراد العينة جاءت في مستويات مرتفعة لمعظم المتغيرات، وهو ما يعكس إدراكًا واضحًا لأهمية محاور الدراسة. فقد بلغ المتوسط الحسابي لمتغير الاحتمال التأميني (4.12) بانحراف معياري (0.66)، وهو مستوى مرتفع يدل على أن المشاركين يرون أن الاحتمال يمثل قضية بارزة ومؤثرة في قطاع التأمين. كما سجل متغير الرقابة الداخلية متوسطًا (3.87) بانحراف معياري (0.71)، وهو مستوى مرتفع يعكس أهمية الرقابة الداخلية كآلية أساسية في مواجهة الاحتمال. أما متغير إدارة المخاطر فقد حقق متوسطًا (3.91) بانحراف معياري (0.69)، وهو مستوى مرتفع أيضًا، مما يشير إلى إدراك المشاركين لدور إدارة المخاطر في تعزيز قدرة الشركات على الحد من الاحتمال. في المقابل، جاء متوسط متغير استدامة شركات التأمين (3.54) بانحراف معياري (0.74)، وهو مستوى متوسط مرتفع، لكنه أقل من بقية المتغيرات، مما يعكس أن الاستدامة ما زالت تواجه تحديات في ظل وجود الاحتمال والبيئات الهشة، وأن هناك فجوة بين تطبيق آليات مكافحة الاحتمال وتحقيق الاستدامة الشاملة.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
الاحتمال التأميني	4.12	0.66	مرتفع
الرقابة الداخلية	3.87	0.71	مرتفع
إدارة المخاطر	3.91	0.69	مرتفع
استدامة شركات التأمين	3.54	0.74	متوسط مرتفع

خامسًا: اختبار الارتباط

أظهرت نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون وجود علاقات دالة إحصائيًا بين المتغيرات الرئيسية في الدراسة، حيث تبين أن متغير الاحتمال التأميني يرتبط سلبًا وبدرجة قوية بكل من الرقابة الداخلية ($r = -0.583$, Sig < 0.01) وإدارة المخاطر ($r = -0.611$, Sig < 0.01)، وهو ما يعكس أن تعزيز الرقابة الداخلية وتطبيق إدارة المخاطر يسهمان بشكل مباشر في الحد من الاحتمال التأميني. كما أظهرت النتائج أن الاحتمال التأميني يرتبط سلبًا وبدرجة قوية جدًا مع استدامة شركات التأمين ($r = -0.742$, Sig < 0.01)، مما يؤكد أن ارتفاع مستويات الاحتمال يمثل عاملاً سلبياً جوهرياً يضعف من قدرة الشركات على تحقيق الاستدامة.

في المقابل، أظهرت النتائج وجود علاقات موجبة قوية بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ($r = 0.692$, Sig < 0.01)، وبين الرقابة الداخلية والاستدامة ($r = 0.655$, Sig < 0.01)، وكذلك بين إدارة المخاطر والاستدامة ($r = 0.701$, Sig < 0.01). هذه العلاقات الموجبة تؤكد أن وجود أنظمة رقابية فعّالة وتطبيق إدارة المخاطر يسهمان في تعزيز استدامة شركات التأمين، ويشكلان أدوات استراتيجية للحد من آثار الاحتمال.

تشير هذه النتائج إلى أن الاحتمال التأميني يمثل عاملاً سلبياً رئيسياً يضعف من استدامة شركات التأمين، بينما تعد الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر عوامل إيجابية داعمة للاستدامة. وبذلك يمكن القول إن تعزيز الرقابة الداخلية وتطبيق إدارة المخاطر يشكلان

مدخلًا أساسيًا لتحقيق استدامة شركات التأمين في البيئات الهشة، من خلال تقليل فرص الاحتيال وتعزيز النزاهة والشفافية. كما هو موضح بالجدول رقم (5).

جدول (5) مصفوفة ارتباط بيرسون

المتغير	الاحتيال	الرقابة	إدارة المخاطر	الاستدامة
الاحتيال التأميني	1			
الرقابة الداخلية	-0.583**	1		
إدارة المخاطر	-0.611**	0.692**	1	
الاستدامة	-0.742**	0.655**	0.701**	1

سادسًا: تحليل الانحدار الخطي البسيط

الفرضية الرئيسية: H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتيال التأميني على استدامة شركات التأمين في البيئة الليبية.

تحليل الانحدار الخطي البسيط

اختبرت الدراسة الفرضية الرئيسية التي تنص على: H1 :

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتيال التأميني على استدامة شركات التأمين في البيئة الليبية"

وقد أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط الموجودة بالجدول رقم (6)، أن معامل الانحدار غير المعياري لمتغير الاحتيال التأميني بلغ ($B = -0.617$) ، بينما بلغ معامل الانحدار المعياري ($Beta = -0.742$) ، وهو ما يشير إلى وجود علاقة سلبية قوية بين الاحتيال التأميني واستدامة شركات التأمين. أي أن زيادة مستوى الاحتيال تؤدي إلى انخفاض مستوى الاستدامة بشكل ملحوظ. كما أظهر اختبار ($T = 13.881$) بقيمة دلالة ($Sig = 0.000$) أن هذا الأثر دال إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، مما يعزز قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم من ناحية أخرى، بلغ الثابت ($Constant = 5.214$) ، وهو ما يعكس القيمة المتوقعة للاستدامة في حالة غياب الاحتيال التأميني، أي أن شركات التأمين يمكن أن تحقق مستوى مرتفعًا من الاستدامة إذا ما تم الحد من الاحتيال بشكل فعال.

يمكن القول إن النتائج الإحصائية تدعم الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية على حد سواء، حيث أثبت التحليل أن الاحتمال التأميني يمثل عاملاً سلبياً جوهرياً يضعف من استدامة شركات التأمين، بينما تمثل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر عوامل إيجابية داعمة للاستدامة. وبذلك فإن الدراسة تؤكد أهمية تطوير أنظمة رقابية فعالة واستراتيجيات لإدارة المخاطر كمدخل أساسي لتعزيز الاستدامة في البيئات الهشة مثل البيئة الليبية.

جدول (6) نتائج الانحدار الخطي

المتغير	B	Beta	T	Sig
الثابت	5.214	—	11.522	0.000
الاحتمال التأميني	-0.617	-0.742	-13.881	0.000

الجدول (7) يوضح نتائج ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط، وهو مؤشر على قوة النموذج ومدى تفسيره للمتغير التابع (الاستدامة).

- معامل الارتباط ($R = 0.742$) يدل على وجود علاقة قوية بين الاحتمال التأميني والاستدامة، حيث أن قيمة R مرتفعة نسبياً.
- معامل التحديد ($R^2 = 0.551$) يعني أن الاحتمال التأميني يفسر حوالي 55.1% من التباين في الاستدامة، وهي نسبة كبيرة، مما يعكس قوة النموذج في تفسير الظاهرة.
- المعامل المعدل ($Adjusted R^2 = 0.547$) قريب جداً من R^2 ، مما يؤكد أن النموذج متماسك ولا يعاني من مشكلة الإفراط في التفسير. (Overfitting)
- إحصائية ($F = 192.68, Sig = 0.000$) قيمة F مرتفعة جداً والدلالة الإحصائية أقل من 0.01، مما يعني أن النموذج ككل دال إحصائياً، وأن الاحتمال التأميني له أثر حقيقي على الاستدامة.

جدول (7) ملخص النموذج

R	R ²	Adjusted R ²	F	Sig
0.742	0.551	0.547	192.68	0.000

النتائج

1. أظهرت نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا أن جميع محاور الاستبيان تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، حيث تجاوزت القيم (0.85)، مما يعكس جودة الأداة البحثية وصلاحيتها للتحليل الإحصائي.
2. بينت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة مقبولة، مما يسمح باستخدام الاختبارات البارامترية في التحليل.
3. أظهرت المتوسطات الحسابية أن تقديرات أفراد العينة جاءت مرتفعة لمتغيرات الاحتمال التأميني، الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، بينما جاءت الاستدامة بمستوى متوسط مرتفع، مما يشير إلى وجود تحديات في تحقيق الاستدامة الكاملة.
4. أوضحت مصفوفة ارتباط بيرسون وجود علاقات سلبية قوية بين الاحتمال التأميني وكل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والاستدامة، في حين ظهرت علاقات موجبة قوية بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والاستدامة، مما يعكس أهمية هذه الآليات في تعزيز الاستدامة.
5. أثبت تحليل الانحدار الخطي البسيط أن الاحتمال التأميني له أثر سلبي قوي ودال إحصائياً على استدامة شركات التأمين ($Beta = -0.742$, $Sig = 0.000$)، حيث يفسر ما نسبته (55.1%) من التباين في الاستدامة، مما يؤكد الفرضية الرئيسية للدراسة.

التوصيات:

1. تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية من خلال تطوير آليات التدقيق والمراجعة الدورية للكشف المبكر عن حالات الاحتمال.
2. تطبيق استراتيجيات متقدمة لإدارة المخاطر باستخدام أدوات تحليل البيانات والنماذج التنبؤية لتقليل فرص الاحتمال.
3. الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية عبر بناء قواعد بيانات موحدة واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأنماط الاحتمالية.
4. رفع مستوى الوعي والتدريب للعاملين في شركات التأمين حول أساليب الاحتمال وطرق الوقاية منها، بما يعزز كفاءة الموارد البشرية.

5. تعزيز الشفافية والثقة المؤسسية من خلال ترسيخ ثقافة النزاهة والالتزام الأخلاقي، بما يزيد من ثقة العملاء ويعزز الاستدامة طويلة الأمد.
6. تطوير التشريعات واللوائح التنظيمية عبر سن قوانين أكثر صرامة لمكافحة الاحتيال التأميني، مع وضع آليات متابعة وتقييم مستمرة.

الخاتمة:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي، سواء من خلال مصفوفة ارتباط بيرسون أو تحليل الانحدار الخطي البسيط، أن الاحتيال التأميني يمثل عاملاً سلبياً جوهرياً يؤثر بشكل مباشر وقوي على استدامة شركات التأمين في البيئة الليبية. فقد بينت معاملات الارتباط وجود علاقات سلبية قوية بين الاحتيال وكل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والاستدامة، في حين أظهرت العلاقات الموجبة أن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تسهمان في تعزيز الاستدامة المؤسسية.

كما أكد نموذج الانحدار الخطي البسيط أن الاحتيال التأميني يفسر ما نسبته 55% ($R^2 = 0.551$)، من التباين في الاستدامة وهي نسبة مرتفعة تدل على قوة النموذج، مع دلالة إحصائية قوية ($F = 192.68$, $Sig = 0.000$). هذه النتائج تدعم الفرضية الرئيسية للدراسة وتتسجم مع الإطار النظري الذي يرى أن مكافحة الاحتيال من خلال الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستدامة في البيئات الهشة. يمكن القول إن الدراسة أثبتت إحصائياً أن الاحتيال التأميني يقوض استدامة شركات التأمين، بينما تمثل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر أدوات استراتيجية لتعزيزها. وبذلك فإن النتائج تؤكد أهمية تطوير أنظمة رقابية فعالة واستراتيجيات لإدارة المخاطر كمدخل رئيسي لتحقيق الاستدامة المؤسسية في البيئة الليبية

أولاً: المراجع الأجنبية

Aburto Barrera, M., & Wagner, S. M. (2023). Corporate sustainability and governance: A systematic review. *Business Strategy and the Environment*, 32(4), 2105–2122.

- Akerlof, G. A. (1970). The market for “lemons”: Quality uncertainty and the market mechanism. *Quarterly Journal of Economics*, 84(3), 488–500.
- Al-Hadi, A., Hasan, M. M., & Habib, A. (2023). Corporate governance and fraud detection: Evidence from financial institutions. *Journal of Business Ethics*, 185(2), 345–362.
- Ali, M. (2024). Audit committees and fraud risk mitigation in insurance firms. *International Journal of Accounting and Finance*, 12(1), 55–72.
- Ali, O., El-Gayar, O., & Taha, A. (2022). Machine learning techniques for insurance fraud detection: Evidence from emerging markets. *Expert Systems with Applications*, 190, 116–130.
- Giráldez, P., Pérez-Calero, L., & Hurtado, J. (2024). Financial fraud and firm performance: Evidence from the insurance sector. *Finance Research Letters*, 59, 104–120.
- He, X., Zhang, Y., & Li, S. (2024). Fraud risk and financial sustainability: Evidence from global insurance firms. *Journal of Risk and Insurance*, 91(1), 75–98.
- Hemrit, W. (2024). Corporate governance mechanisms and fraud disclosure. *Journal of Financial Crime*, 31(3), 789–805.
- Hemrit, W., & Belgacem, S. (2024). Insurance fraud dynamics in the digital era: Challenges and solutions. *Geneva Papers on Risk and Insurance*, 49(2), 250–272.
- Kahneman, D., & Tversky, A. (1977). Prospect theory: An analysis of decision under risk. *Econometrica*, 47(2), 263–291.
- Kariuki, P. (2023). Board independence and financial fraud prevention. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 23(5), 998–1015.
- Ngai, E. W. T., Hu, Y., Wong, Y. H., Chen, Y., & Sun, X. (2011). The application of data mining techniques in financial fraud detection: A classification framework. *Decision Support Systems*, 50(3), 559–569.
- Nguyen, T., Tran, H., & Pham, Q. (2024). Digital transformation and insurance fraud risk. *Technological Forecasting and Social Change*, 198, 122–140.
- Onesti, T., & Palumbo, R. (2023). Governance quality and fraud prevention. *Journal of Management and Governance*, 27(3), 611–630.

Sood, K., & Özen, E. (2024). ESG performance and corporate fraud risk. *Sustainability*, 16(2), 900–915.

ثانياً: التقارير الدولية

Insurance Asia. (2025). *Insurance fraud trends and statistics in Asia and global markets*.

International Association of Insurance Supervisors (IAIS). (2025). *Global Insurance Market Report*.

International Monetary Fund (IMF). (2025). *Governance and corruption in fragile states*. Washington, DC.

ثالثاً: المراجع العربية

القروي، أحمد. (2023). أثر الاحتيال التأميني على الأداء المالي لشركات التأمين الليبية. *مجلة الدراسات الاقتصادية الليبية*، 15(2)، 45–67.

الميار، سالم. (2022). واقع الحوكمة في شركات التأمين الليبية ودورها في الحد من الفساد المالي. *مجلة العلوم الإدارية*، 10(1)، 88–110.

حسن، خالد محمود. (2021). الحوكمة المؤسسية ودورها في تعزيز الشفافية. *مجلة الإدارة الحديثة*، 9(2)، 55–78.

علي، محمد عبد السلام. (2022). استخدام الذكاء الاصطناعي في كشف الاحتيال المالي. *المجلة العربية للمحاسبة*، 18(3)، 120–140.